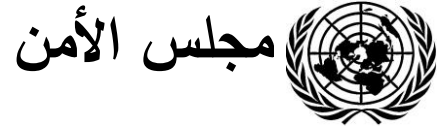


Distr.: General
24 August 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 21 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم
للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه بياناً من وزارة خارجية روسيا بشأن الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن لإعادة فرض الجزاءات الملغاة على إيران (انظر المرفق). وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 21 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

بيان صادر عن وزارة خارجية روسيا بشأن الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن لإعادة فرض الجزاءات الملغاة على إيران

تواصل الولايات المتحدة الأمريكية مناوراتها الخطيرة في مجلس الأمن على أمل أن تؤدي مخططاتها ضد إيران ثمارها. وبعد أن فشلت الولايات المتحدة في الحصول على تأييد مشروع قرارها الدرامي إلى تمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران إلى أجل غير مسمى، وهو ما رفضه مجلس الأمن بشدة، ما فتئت تلج على كبار مسؤولي الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن في طلب الاعتراف بحق الولايات المتحدة المزعوم في استخدام الآليات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2231 (2015) وخطة العمل الشاملة المشتركة للضغط على إيران.

وتقوم الولايات المتحدة بذلك رغم انسحابها رسمياً من الخطة، ورغم انتهاكها بشكل صارخ وبكل وقاحة لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن المنبثقة عن هذا الاتفاق منذ أكثر من عامين. وقد دأبت الولايات المتحدة على انتقادها للاتفاق النووي دون هوادة، وبذلك كل ما في وسعها لتقويض قرار مجلس الأمن 2231 (2015). وفي الآونة الأخيرة، وبعد أن نسيت التزاماتها بالكامل على ما يبدو، بدأت فجأة تتحدث عن حقوقها المفترضة.

ولا يمكن للإخطار الذي قدمته الولايات المتحدة، الذي تزعم فيه أنها بادرت إلى إعادة فرض الجزاءات المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن بشأن إيران والملغاة عقب إبرام الخطة في عام 2015، أن يسفر عن الآثار المرجوة. وقد قضى الواقع على هذه المكائد بالفشل: فقد فقدت الولايات المتحدة حقوقها وقدرتها على استخدام الآليات المنصوص عليها في الخطة وفي قرار مجلس الأمن 2231 (2015) عندما قررت الانسحاب من الخطة.

ويدل الإخطار الذي أصدرته الولايات المتحدة على تفسير واشنطن الملغوي لهذا القرار وعدم امتثالها لمتطلبات القرار أو الخطة، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من القرار. وتحاول الولايات المتحدة أن تثبت أن لها الحق في الامتثال فقط لأحكام القرار التي تجدها ملائمة، لأنها تخدم خططها المناهضة لإيران. ولكن الأمر ليس كذلك. وعلاوة على ذلك، لم يكن بمقدور الولايات المتحدة أن تدرج في إخطارها وصفاً للجهود التي بذلتها بحسن نية لاستنفاد عملية تسوية المنازعات المحددة في الخطة، لأنها لم تبذل أي جهود من هذا القبيل، في حين أن هذه الجهود إلزامية. ولذلك، ليس هناك ما يدعو مجلس الأمن إلى قبول الإخطار الذي قدمته الولايات المتحدة للنظر فيه، ناهيك عن اتخاذ أي إجراء على أساسه. فمن شأن ذلك أن يتعارض مع قرار مجلس الأمن 2231 (2015). ويبدو أن هذا هو بالضبط ما تحاول واشنطن تحقيقه، وهي تسعى إلى جر بقية أعضاء مجلس الأمن إلى مستنقع لا يخضع لأحكام القانون الدولي.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الإخطار الذي أصدرته الولايات المتحدة باطل ولاغٍ من الناحية القانونية ولا يمكن استخدامه لبدء آلية لإعادة فرض القرارات القديمة الصادرة بشأن إيران. ولا يمكن للولايات المتحدة

أن تتشبه برأيها وأن تتوقع من مجلس الأمن أن يدعم موقفها الخاطئ. ولا يمكن للمرء أن يتخلى عن التزاماته بموجب اتفاق ما، وأن يظل من حقه التمتع بالحقوق التي يخولها ذلك الاتفاق.

وقد عمّمت روسيا حجة قانونية مفصلة في هذا الصدد على مجلس الأمن.

ونحن مقتنعون بأن تصعيد التوترات حول المسألة الإيرانية نهج غير موفق ولا يمكن إلا أن يأتي بنتائج عكسية. ونحث الولايات المتحدة على أن تختار حلاً معقولاً وألا تحرم نفسها من فرصة التوصل إلى اتفاق مع إيران.
